دراسة عن

"القطاع الخاص في الكويت: الواقع والتحديات"

إعداد

محمد محمود عبدالله يوسف

باحث دكتوراة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة.

المدرس المساعد بكلية التخطيط العمراني – جامعة القاهرة.

Mmyoussif@yahoo.com

(٢٠١١م)

مقدمة

حظيت مشاركة القطاع الخاص في تنفيذ مشروعات اقتصادية كبرى وملحة بقبول كبير في العقد الأخير، كما حظيت بدعم الحكومات المختلفة سواء في الدول النامية أو في الدول الصناعية على حد سواء لما لها من مزايا كبيرة، كما حظي هذا الاتجاه بدوره بتأييد القطاع الخاص لما له من منافع مالية كبيرة في مجال البنية التحتية و لقطاع المقاولات والتمويل والخدمات والتوريد والتصنيع وإلا لما أقبل القطاع الخاص على هذه المشاركة.

وقد أظهرت تجارب الدول الناميه فى مجال التنمية و على رأسها النمور الأسيوية وكل من الصين و الهند أن العامل المشترك وراء هذا النجاح إنما يكمن فى القدرة على تعظيم استغلال الموارد البشرية و المادية والدور المتعاظم للقطاع الخاص،والاستفادة من المتغيرات الدولية و الإقليمية حيث استطاعت هذه الدول زيادة تنافسيتها الدولية، بما يمكنها من التأثير والمساهمة فى حركة التجارة و الاستثمارات الدولية، وقد اعتمدت هذه الدول بشكل رئيس على دور فعال وحيوي للقطاع الخاص، و ذلك على الرغم من أن بعضها استفاد من التكامل بين أداء القطاعين العام و الخاص، و توضح الدراسات العديدة حول العوامل الميسره للتنمية فى هذه الدول أن نجاح السياسات الداعمة لدور القطاع الخاص كان لها دور مؤثر فى تحقيق هذه النتائج.

وتتضمن هذه الدراسة العناصر الآتية:

أولاً: أهمية القطاع الخاص في العصر الحديث.

ثانياً: صور مشاركة القطاع الخاص في التنمية.

ثالثاً: حجم مساهمة القطاع الخاص في الكويت.

رابعاً: التحديات والمعوقات امام القطاع الخاص بالكويت.

خامساً: وسائل تعزيز القطاع الخاص بالكويت.

سادساً: خاتمة وتوصيات.

أولاً: أهمية دور القطاع الخاص في العصر الحديث

شهدت العقود الثلاثة الماضية زيادة في دور القطاع الخاص في مختلف اقتصادات الدول النامية ومنها الدول العربية، وذلك في إطار برامج الإصلاح الهيكلي المعروفة، التي لخصت الهدف التقليدي للنظرية الاقتصادية السائدة فيما يتعلق بالتخصيص الأمثل للموارد الإنتاجية.

وقد اشتملت برامج الاصلاح الاقتصادي التي شهدتها هذه البلدان على سياسات تضمنت إطلاق حرية الأسواق في تخصص المواد، وتصحيح التشوهات السعرية على المستوى التجميعي وإخراج الدولة من مجال أداء الأعمال وإنتاج السلع والخدمات، إلى الترحيب بالاستثمار الأجنبي المباشر وتحرير حساب رأس المال في ميزان المدفوعات، وبالإضافة إلى الهدف التنظيمي الذي انطوت عليه برامج الإصلاح المتمثل في تعزيز دور القطاع الخاص، فقد انطوت هذه البرامج أيضاً على هدف اقتصادي تمثل في تحفيز عملية النمو الاقتصادي في الدول النامية بما فيها الدول العربية، والمؤسسات المطلوب تطويرها من أجل زيادة دور القطاع الخاص في التنمية.

وقد تعاظم دور وأهمية القطاع الخاص في الآونة الأخيرة، وتوافق ذلك مع ما تم الاتفاق عليه في إطار قمة الكويت الاقتصادية والتنموية والإجتماعية التي عقدت في الكويت يومي ١٩ و ٢٠ يناير من عام ٢٠٠٩، وذلك في الجانب المتعلق بالقطاع الخاص والمنصوص عليه في إعلان الكويت. (١)

ويقوم القطاع الخاص في العصر الحديث بدور جوهري في الاستثمار والتشغيل فعلى سبيل المثال يقوم القطاع الخاص بما يلي :
١ - قيام القطاع الخاص بتأسيس مكاتب توظيف وخدمات البحث عن عمل، والتي أصبحت من أكثر الوسائل نجاحاً في مساعدة الباحثين عن العمل للحصول على وظائف دائمة في القطاع الخاص .

٢- مساهمة القطاع الخاص ورجال الأعمال العرب ببرامج ومشاريع التنمية التي تنفذها الأمم المتحدة أسوة بما يحدث في أوربا والولايات المتحدة .

٣- تنويع قاعدة الاستثمار لتشمل القطاعات التنموية المختلفة كالتعليم والبحث العلمي والتطوير التقني أو التكنولوجي والصناعي والزراعي .

٤- دعم مراكز البحوث لتكون مصدر ابتكار وتطوير لعمل مؤسسات القطاع الخاص .

٥- قيام القطاع الخاص باستثمار رأس المال متحملاً المخاطرة، وليس على أساس اقتناص الفرص السريعة وحسب، كي يكون له الدور الإجتماعي إلى جانب دوره الاقتصادي كشريك استراتيجي للدولة في بناء مجتمع متقدم ينتمي اليه الجميع .

وهذا التوجه يحتاج الى صياغة التشريع المحفز من قبل الحكومة للقطاع الخاص للدخول في استثمارات تنموية طويلة المدى وهو الأمر الذي لابد من إنجازه كقاعدة للعمل المشترك بين الجانبين والتنسيق فيما بينهم.

---

(١) القطاع الخاص في التنمية: تقييم واستشراف، أوراق مختارة من المؤتمر الدولي الثامن للمعهد العربي للتخطيط بلبنان - مارس ٢٠٠٩، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

٦- فيما يتعلق بالقطاع المصرفي كلاعب أساسي في التنمية والتشغيل يمكن للقطاع الخاص العمل على :
-وضع برامج تمويل خاصة لدعم المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة لما لذلك من مساهمة إيجابية في حل مشكلات اجتماعية أقلها مشكلة البطالة وما يترتب عليها من عواقب .
- التمويل الميسر للاستثمار والمشروعات العربية البينية التي ما زالت دون المستوى المطلوب.
- المساهمة مع الدولة في :
* إقامة مؤسسات وطنية لضمان إئتمان الصادرات .
* إنشاء مصارف متخصصة للتنمية الصناعية والاستثمار طويل الأجل .
*العمل على استثمار الأموال العربية في الدول العربية .

٧- في مجال تنمية الموارد البشرية: يمكن للقطاع الخاص أن يقوم بالتالي:
- ممارسة دور كبير في إعداد وتطوير وضع الاستراتيجيات والسياسات الخاصة بالتعليم والتدريب وخلق الكوادر .
- المساهمة الفاعلة في منظومة التعليم والتدريب المهني والتقني من خلال امتلاك وإدارة مؤسسات معنية بهذا الغرض .
- المساهمة في تمويل أنظمة التعليم والتدريب المهني والتقني الرسمية في مراحل التعليم الأساسي عن طريق فرض ضريبة خاصة على سبيل المثال . (١)

---

(١) بيان هاني حرب، دور القطاع الخاص في دعم التشغيل وتنمية الموارد البشرية في الوطن العربي، المنتدى العربي حـول الدور الجديد للقطاع الخاص فى التنمية والتشغيل، منظمة العمل العربية، الرباط ، أكتوبر ٢٠٠٨.

ثانياً : صور مشاركة القطاع الخاص في التنمية

تعد أكثر طرق القطاع الخاص شهرة وفعالية هي مشروعات B.O.T، وهناك العديد من المشروعات الضخمة عالمياً التي تمت بنظام B.O.T، ولعل أبرزها مشروع نفق المانش بين إنجلترا وفرنسا EURO TUNNEL.

ويستخدم تعبير B.O.T منذ فترة وجيزة ولقد شاع استخدامه ليعبر عن عائلة كبيرة تشتمل على عدد من الأنواع من العقود، وهذه العقود عادة بين طرفين أحدهما الحكومة أو الدولة التي تريد تنفيذ مشروع ما والطرف الثاني من القطاع الخاص المحلي أو الدولي، وهذا العقد يشتمل على حقوق وواجبات كل طرف بحسب نوع العقد أو الامتيازات، وتشمل هذه العائلة أو هذه المجموعة (١) على :

1. B.O.T (Build , operate and transfer)

البناء والتشغيل ونقل الملكية .

هذا العقد يكون بين طرفين الطرف الأول الحكومة والطرف الثاني القطاع الخاص الذي يقوم بالبناء والتشغيل لفترة ثم نقل الملكية للطرف الأول .

2 .B.O.O.T (Build , operate , owns and transfer)

البناء والتشغيل والتملك ثم نقل الملكية .

هو نظام تعاقد يكون طرفه الأول الحكومة وطرفه الثاني القطاع الخاص الذي يقوم ببناء المشروع ويقوم باستغلاله لفترة محدودة يكون خلالها هو نفسه المالك ويأخذ كل عائدات المشروع خلال تلك الفترة وفي النهاية ينقل ملكية المشروع وحيازته للطرف الأول (الحكومة).

3.B.O.O (Build , operate and own)

البناء والتشغيل والامتلاك .

هو نظام تعاقد يقوم فيه القطاع الخاص بالبناء والتشغيل والتملك .

4. B.O.L.T (Build , operate ,lease and transfer)

البناء والتشغيل والتأجير ونقل الملكية

هو نظام تعاقد يقوم فبه القطاع الخاص بالبناء والتشغيل والتأجير ونقل الملكية بعد فترة .

5. B.T.O (Build , transfer and operate)

البناء ونقل الملكية والتشغيل وهو نظام يقوم فيه القطاع الخاص بالبناء ونقل الملكية ثم القيام بالتشغيل .

6.M.O.T (Maintain , operate and transfer)

التحديث أو التطوير والتشغيل ونقل الملكية .

في هذا العقد يقوم القطاع الخاص بتحديث وتطوير المنشأة محل العقد وإدارتها لفترة ثم نقل الحيازة إلي القطاع العام .

7.B.L.T (Build , lease and transfer)

البناء والتأجير ونقل الملكية وفي هذا العقد يقوم القطاع الخاص ببناء المنشأة والمشروع وتأجيره لفترة ثم ينقل الحيازة للقطاع العام .

---

(١) محمد محمود عبدالله يوسف، مصادر تمويل الاستثمارات البلدية في مجالات التخطيط العمراني والحركة والنقل ومدى تطور هذه الاستثمارات في مصر، مؤتمر التخطيط العمراني وقضايا الحركة والنقل والمرور في الدول العربية، المعهد العربي لانماء المدن، سوريا ، حماة ٢٠٠٥.)

8. B.O.R (Build , operate and renew concession)

البناء والتشغيل. وتجديد الامتياز .

في هذا العقد يقوم القطاع الخاص ببناء وتشغيل المشروع وتجديد الامتياز .

9. D.B.F.O (Design , Build , finance and operate)

التصميم والبناء والتمويل والإدارة .

يقوم القطاع الخاص بتصميم المنشأة أو المشروع وبنائه وتمويله وادارته .

10. R.O.T (Rehabilitate , operate and transfer)

إعادة التأهيل والصيانة وتشغيل ونقل الملكية .

في هذا العقد تعطي الحكومة القطاع الخاص المسئولية وتحمل كل المخاطر للإصلاح (إعادة تأهيل) والارتقاء بالاستثمارات الموجودة وتطبيق تقنيات جديدة ثم تشغيل ونقل الملكية .

11.O.M (Operation and maintenance)

التشغيل والصيانة .

في هذا العقد يقوم القطاع الخاص بالتشغيل والصيانة .

12. Concession

عقد الامتياز

يكون للقطاع الخاص حق حيازة منشأة أو مشروع وإدارتها واخذ العوائد منها لفترة الامتياز .

وعلى سبيل المثال كانت وزارة الكهرباء من أوائل الوزارات بمصر التي اتجهت إلى تمويل بناء محطات كهرباء في مناطق التعمير الجديدة معتمدة على نظام b.o.t أو التعاقد للبناء والتملك لفترة أو الاستغلال ثم إعادة المشروع بعد فترة محددة ، ولقد تم طرح مشروعين لإسناد عقدين الأول محطتين لشركات أمريكية وفرنسية (والملاحظ أن عدد المتقدمين للوزارة للتعاقد كان كبيرا وكذلك لوحظ أن المجموعتين اللتان فازتا بالمشروع كانتا بأسعار أقل من المتوقع).

- **أمثلة لمشروعات B.O.T في مصر :**

يوضح الجدول الآتي مشروعات b.o.t في مصر والشركات المنفذة وحجم الاستثمارات وتم ذكرها على سبيل الاسترشاد والتجربة، ويمكن لصناع القرار في الكويت الاستفادة من هذه التجربة في دعم وتعزيز مشاركة القطاع الخاص :

جدول رقم (١) **مشروعات B.O.T في مصر**

المشروع	الوصف	الهيئة العامة	شركة المشروع المنفذة ل b.o.t	الاستثمارات (مليون دولار)
محطة كهرباء سيدي كرير	محطتا توليد حراريتان قدرة كل منها ٣٢٥ ميجا وات	هيئة كهرباء مصر	شركة انترجن جي بي ليمتد الأمريكية	٤٢٠
محطة كهرباء السويس	محطة حرارية بطاقة ٣٢٥ ميجاوات	هيئة كهرباء مصر	هيئة كهرباء فرنسا	٤٢٥
محطة كهرباء شرقي بورسعيد	محطة حرارية تعمل بالنفط والغاز	هيئة كهرباء مصر	هيئة كهرباء فرنسا	٤٢٥
محطة كهرباء سفاجا	محطة بقدرة ٧٥٠ ميجاوات	هيئة كهرباء مصر	-	-
محطة كهرباء شمال القاهرة	محطة بقدرة ٦٠٠ ميجاوات	هيئة كهرباء مصر	-	-

مطار مرسى علم	مطار يتألف من ممر طوله ٣ كم ومبنى للركاب وبرج مراقبة مع مساحة ٢٤ كم ٢ محيطة به .	هيئة الطيران المدني	شركة كويتية باسم "سماك مرسى علم "	٣٥
مطار العلمين	في الساحل الشمالي ويتضمن العقد تطوير مساحة ٦٤ كم ٢ محيطة به .	هيئة الطيران المدني	شركة مصرية "كيلو للاستثمارات"	٢٥٦
مطار دهب	في جنوبي سيناء	هيئة الطيران المدني	ناسكو السعودية	
مطار راس سدر	يتضمن تطوير مساحة ٦٠ كم٢ محيطة به على ساحل سيناء ..	هيئة الطيران المدني	الدلتا الخليج (delta gulf)	٢٥٦
مبنى لركاب ٣ في مطار القاهرة	يتصل مع المبنى رقم ٢ الموجود ويهدف لزيادة الطاقة الاستيعابية إلى ١١ مليون مسافر بدلا من ٧ مليون .	هيئة الطيران المدنية -	-	٣٥٠
تطوير مطار الغردقة الدولي	تطوير وتوسيع مطار الغردقة الدولي ويتضمن تخصيص ١٦ مليون م٢ حول المطار مجانا	هيئة الطيران المدنية	-	٣٥٠
مطار الواحات البحرية	في الصحراء الغربية	هيئة الطيران المدنية	-	٨٨
محطة قرب السويس	مساحة تخزين ٣٢٠٠٠٠ م٢ ورصيف ميناء يطول ١٠٠٠ م	الهيئة العامة بموانى البحر الأحمر	-	-
ميناء جنوب السويس		الهيئة العامة لموانئ البحر الأحمر	-	-
محطة تزويد ميناء الشرب في السويس	تقع شمال خليج السويس ويتكون من انابيب نقل للمياه بطول ١٢٠ كم ومحطات ضخ ومحطة معالجة مياه	وزارة الإسكان والمرافق	تقييم العطاءات	٢٢٠
جراج تحت الأرض	جراج يطول ١ كم من ميدان سفنكس وحتى ميدان الدكتور مصطفى محمود	محافظة الجيزة	المقاولون العرب عثمان احمد وشركاه	٢٣٥
مشروعات طرق	الإسكندرية – الفيوم/الفيوم – اسوان/ديروط- الفرافرة / الخارجة – شرق العوينات	وزارة النقل والمواصلات	-	-
المرحلة الثالثة لمترو الأنفاق	الخط الثالث للمترو والمقترح تنفيذه بين امبابة وطريق صلاح سالم وتقرر مده حتى يصل إلى مطار القاهرة .	وزارة النقل والمواصلات	قيد الدراسة من قبل الوزارة	-
فندق	فندق ٥ نجوم على مساحة ٢٠٠٠ م٢ بالهيئة العامة للمعارض والأسواق الدولية	وزارة التموين	قيد الدراسة	-

المصدر : مركز بحوث الإسكان والبناء – مصر.

ثالثاً: حجم مساهمة القطاع الخاص فى الكويت

تتضمن خطة التنمية الخمسية ((٢٠٠٩-٢٠١٠م) (٢٠١٣-٢٠١٤م)) المحالة من الحكومة إلى اللجنة المالية رؤية دولة الكويت في عام ٢٠٣٥م ، والتي تهدف إلى تحول الكويت إلى مركز مالي وتجاري جاذب للاستثمار ، يقوم فيه القطاع الخاص بقيادة النشاط الاقتصادي ، وتزكى فيه روح المنافسة وترفع كفاءة الإنتاج في ظل جهاز دولة مؤسسي داعم، وترسخ القيم وتحافظ على الهوية الاجتماعية وتحقق التنمية البشرية والتنمية المتوازنة ، وتوفر بنية أساسية ملائمة وتشريعات متطورة وبيئة أعمال مشجعة .(١)

ويتميز سوق العمل فى الكويت بعدة خصائص ، تعكس وزن القطاع الخاص في سوق العمل بالكويت ومن أهمها :

١- تمثل قوة العمل الكويتية نحو٣٣% من إجمالى السكان وذلك فى عام ٢٠٠٦م ، وهى نسبة متدنية بالقياس إلى السكان خارج قوة العمل من أطفال وطلبه ومتقاعدين وربات بيوت، وقوة العمل فى الكويت تتكون من الأفراد فى الفئه العمريه١٥-٦٥ سنه والذين يتوافدون للعمل ، ولا توجد قيود صارمة حول سن دخول سوق العمل أو الخروج منه ، حيث أن ذلك يعتمد على العامل وسوق العمل .

٢- المواطنون الكويتيون يفضلون العمل بالقطاع الحكومى والإدارة العامة حيث نجد وكما يتضح من الجدول التالي رقم (٢) أن نحو ٩٣% من إجمالى قوة العمل الكويتية يعملون فى القطاع الحكومى والقطاع المشترك ، بينما يعمل فى القطاع الخاص نحو ٤% من إجمالى قوة العمل الكويتية ويرجع ذلك إلى إن هذا القطاع أكثر أماناً من الناحية الوظيفية للمواطنين الكويتيين ، ويضاف لذلك المزايا التى يتمتع بها موظف القطاع الحكومى مثل ارتفاع معدل الراتب الأساسى والعلاوه الاجتماعية التى تصل إلى ٤٤٨ دينار طبقا للدرجه الوظيفية ، إضافة إلى علاوة الأبناء ومقدارها ٥٠ ديناراً شهرياً لكل طفل دون حد أقصى لعددهم .

جدول رقم (٢)

إجمالى قوة العمل حسب القطاع والجنسية فى ٢٠٠٦/٦/٣٠

القطاع	كويتى		غير كويتى		جملة		نسبة الكويتيين
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	
القطاع الحكومى	٢٨٥٣٠٣	٨٥,١٠	٩٨٤٥٢	٦,٤٢	٣٨٣٧٥٥	٢٠,٥٣	٧٤,٣٥
القطاع المشترك	٦٥٤	٠,٢٠	٢٩٦٣	٠,١٩	٣٦١٧	٠,١٩	١٨,٠٨
القطاع الخاص	٣٦٧٤١	١٠,٩٦	٩٣١٤٧٠	٦٠,٧٠	٩٦٨٢١١	٥١,٧٨	٣,٧٩
القطاع العائلى	٥٦	٠,٠٢	٤٨٩٢٤٩	٣١,٨٨	٤٨٩٣٠٥	٢٦,١٧	٠,٠١
المتعطلون	١٢٤٨٤	٣,٧٢	١٢٤٣٧	٠,٨١	٢٤٩٢١	١,٣٣	٥٠,٠٩
الجملة	٣٣٥٢٣٨	١٠٠,٠٠	١٥٣٤٥٧١	١٠٠,٠٠	١٨٦٩٨٠٩	١٠٠,٠٠	١٧,٩٣

المصدر : وزارة التخطيط، قطاع التخطيط واستشراف المستقبل،إدارة التنمية البشرية، السمات الأساسية للسكان والقوة العاملة فى الكويت ، الكويت سبتمبر ٢٠٠٦م.

---

(١)خطط التنمية القادمة لدولة الكويت، مجلس الأمة، الكويت، ٢٠١٠م.

ويلاحظ من الجدول السابق أن نسبة كبيرة من قوة العمل غير الوطنية تعمل في القطاع الخاص ٦٠%، ولكن القطاع الحكومي أو العام يحوز على معظم العمالة الكويتية (٧٤%)، هذا بالإضافة إلى سهولة الارتقاء فى مجال العمل الخدمى وعزوفهم عن الانخراط فى المهن والأنشطه التى يتيحها القطاع الخاص، وأيضاً بسبب انخفاض الأجور فى هذا القطاع الأخير الذى وجد فى وفرة العمالة الوافدة رخيصة الأجر مبرراً كافياً للإحجام عن تشغيل العمالة الوطنية .(١)

٣- القطاع الخاص منذ ظهر إلى الوجود بالكويت وحتى ١٩٩٨/٦/٣٠م لم يستوعب من العمالة الوطنية سوى ١٢١١٩ عامل وبنسبة ٦% من قوة العمل الكويتية (٢٠٣٩٨١ كويتي) أو ما نسبته ١% فقط من إجمالي قوة العمل بدولة الكويت (١٢٢٤١٠٨ كويتي + وافد) ، كما لا يساهم في إنتاج الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من ١٥,٧% فقط (٣) مقابل ٨٤,٣% للقطاع الحكومي والعام.

٤- إن غالبية العمالة في القطاع الخاص (٧١%) تقوم بأعمال تتطلب جهد بدني شاق نسبياً مقابل أجور زهيدة جداً ولساعات عمل أطول منها في القطاع الحكومي، وهذا القطاع (الخاص) لا يجتذب المرأة الكويتية والتي تشكل وحدها ٤٠% من إجمالي قوة العمل الكويتية في الوقت الحالي ، فالمرأة الكويتية (مثلها مثل الرجل وبدرجة أكثر قليلاً) لا تحبذ العمل في القطاع الخاص لاختلاف طبيعة العمل من حيث الجهد والوقت المبذول، وأيضاً نتيجة للفارق الشاسع في الامتيازات التي وفرتها الدولة بسخاء للموظف الكويتي في أي موقع او إدارة حكومية .

٥- لا تزيد نسبة مساهمة القطاع الخاص في توليد الناتج المحلي الإجمالي عن ٢٠% من إجمالي الناتج المحلي الكويتي .

٥- تحول القطاع الخاص في الكويت من قطاع رائد كان الاقتصاد الكويتي -قبل ظهور النفط- يعتمد عليه كثيراً إلى قطاع -بعد النفط- هامشي معتمد في نشاطه تماماً على الإنفاق العام وموجهاً معظم طاقاته إما إلى الاستثمار في الخارج (٥٦ مليار دولار حجم استثمارات القطاع الخاص في الخارج بنهاية عام ١٩٩٨م) أو إلى المضاربة في الأسهم والعقارات وتجارة الاقامات وغيرها من الأنشطة الهامشية . (٢)

***الاستثمارات الأجنبية في الكويت**

الجدول الاتي يوضح الاستثمارات الاجنبية في الكويت حسب القطاع

جدول رقم (٣)

الاستثمارات الأجنبية الوافدة لمكتب الاستثمار الأجنبي حسب القطاع

القطاع	نسبة الاستثمار
الخدمي	9.10%
الصناعي	90.80%
التجاري	0.10%

المصدر: مكتب استثمار رأس المال الأجنبي ، وزارة التجارة والصناعة بالكويت،٢٠١٠م .

---

(١)رمضان الشراح، نحو دور أفضل للقطاع الخاص فى تفعيل توطين العمالة الخليجية..حالة الكويت، لمنتدى استراتيجية التوطين والتوظيف الخليجى (نحو تفعيل سياسات واستراتيجيات التوطين فى مجلس التعاون لدول الخليج العربية،دبى، نوفمبر ٢٠٠٧

(٢)دراسة قضية التوظيف في المجتمع الكويتي، مجلس الامة الكويتي

ومن الجدول السابق يتضح أن قطاع الصناعة يحوز على أكبر نسبة (٩١% تقريبا) من حجم الاستثمارات الأجنبية، وتأتي اليابان وهولندا وأمريكا والأردن في مقدمة الدول الأجنبية المستثمرة في الكويت تليهما فرنسا وسويسرا وبريطانيا، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (٤)

الاستثمارات الأجنبية الوافدة لمكتب الإستثمار الأجنبي حسب الدول	
الدولة	**النسبة**
أمريكا	29%
سويسرا	1.70%
هولندا	30%
فرنسا	2.29%
بريطانيا	1.60%
اليابان	32%
إيران	0.07%
السويد	0.03%
موريشوس	0.01%
فنلندا	0.80%
الكويت	2.10%
الأردن	0.30%
إيطاليا	0.04%
ماليزيا	0.26%

المصدر: مكتب استثمار رأس المال الأجنبي، وزارة التجارة والصناعة بالكويت،٢٠١٠م.

والشكل التالي يوضح ترتيب الدول الأجنبية المستثمرة في الكويت

شكل رقم (١)

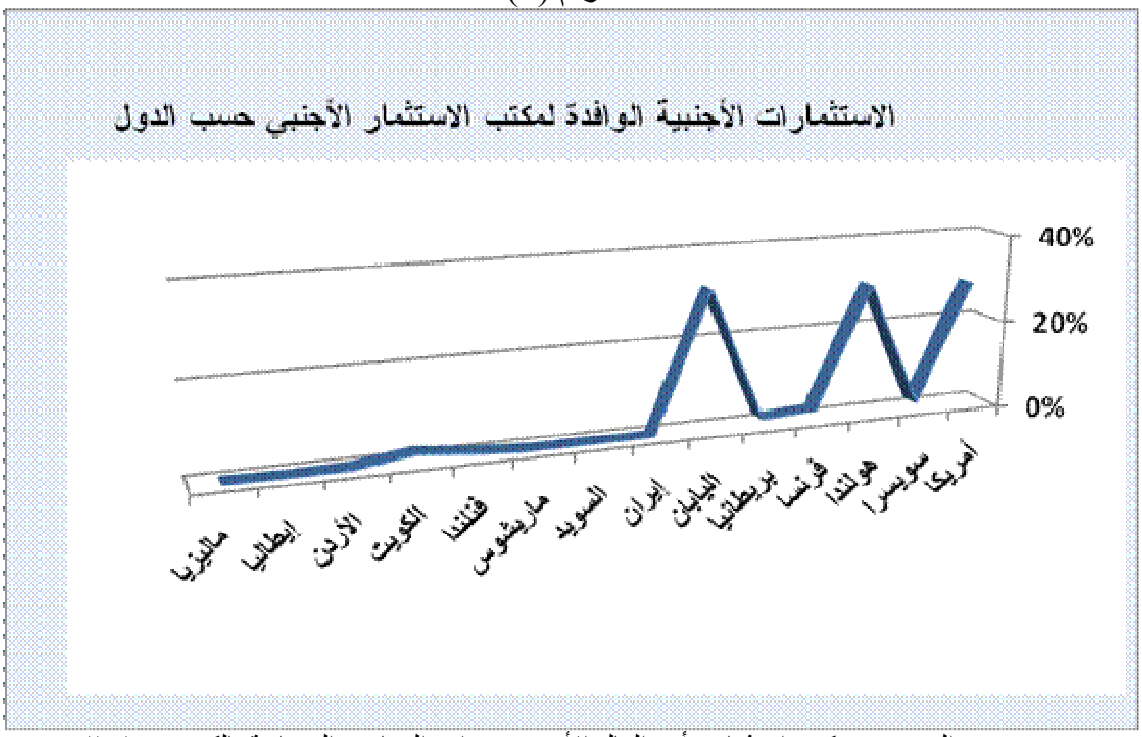

المصدر: مكتب استثمار رأس المال الأجنبي، وزارة التجارة والصناعة بالكويت،٢٠١٠م.

والشكل التالي يوضح نصيب القطاع الخاص في الناتج المحلي بالكويت

شكل رقم (٢) الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي(بالأسعار الجارية) مليون دينار

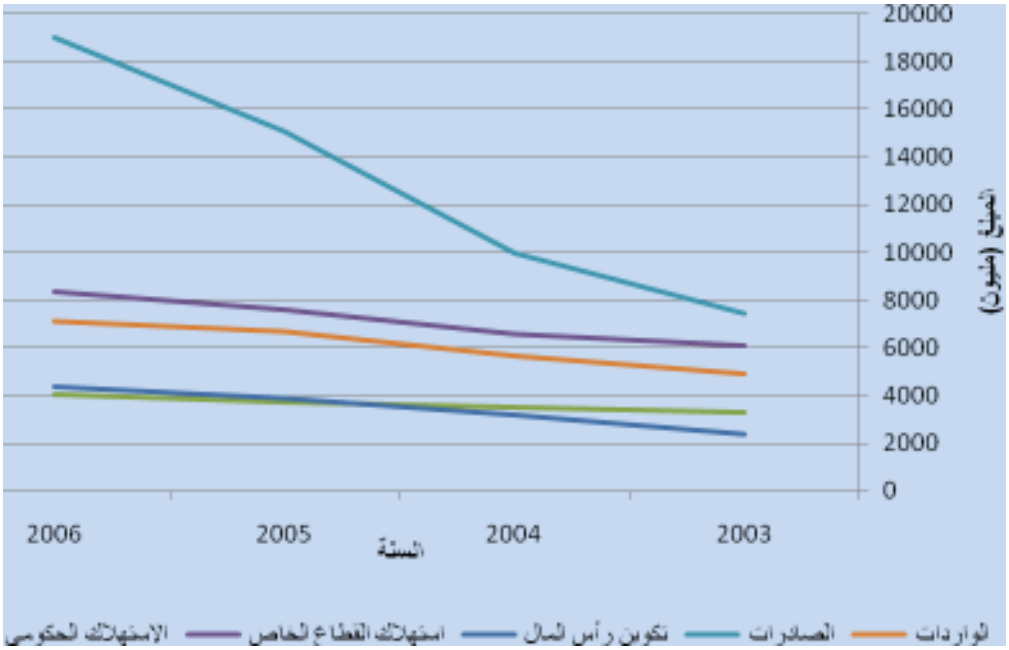

المصدر : تقرير الكويت للتنافسية ٢٠٠٧-٢٠٠٨م.

ويتضح من الشكل السابق أن مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي بالكويت لا تزال ضعيفة رغم زيادها عبر الزمن، مقارنة بالقطاع الحكومي، فعلى سبيل المثال أظهر الاستطلاع الذي أجرته وزارة التخطيط مؤخرا أن حجم إسهام القطاع الخاص في إجمالي الناتج المحلي بلغ حوالي ٢٠%، وظل إسهام القطاعات غير المنتجة للنفط (الزراعة والصيد، الإنشاء والصناعة (باستثناء صناعة التكرير)) ضعيفاً.(١)

---

(١) نظرة على الاقتصاد الكويتي، تقرير الكويت للتنافسية ٢٠٠٧-٢٠٠٨م.

رابعاً : التحديات والمعوقات أمام القطاع الخاص بالكويت

في الحقيقة فإن الاقتصاد الكويتي لا يزال يعاني من مشكلات مزمنة، وأول هذه المشكلات تتعلق بضعف إسهام القطاع الخاص في الأنشطة الاقتصادية ونقص التنوع في قاعدة الإنتاج، فعلى سبيل المثال أظهر الاستطلاع الذي أجرته وزارة التخطيط مؤخرا أن حجم إسهام القطاع الخاص في إجمالي الناتج المحلي بلغ حوالي ٢٠%، وظل إسهام القطاعات غير المنتجة للنفط (الزراعة والصيد، الإنشاء والصناعة (باستثناء صناعة التكرير)) ضعيفاً.

وقد اختتم مؤتمر "رؤية الكويت عام ٢٠٣٥م" فعالياته نهاية نوفمبر الماضي، ومن بين ما جاء فيه أن هناك معوقات كثيرة تقف أمام الخصخصة ويجب ازالتها أوتصحيحها وهي غياب القناعة السياسية والالتزام الحكومي بتطبيق برامج الخصخصة، وعدم ملائمة استراتيجيات الخصخصة من حيث النطاق والأساليب والبرنامج الزمني وقدرة الجهاز التنفيذي، وعدم وضوح الإطار المؤسسي للخصخصة (مركزي، لامركزي، حكومي أم على مستوى الجهة الحكومية).
(١)

وتعد المشاركة الحالية للقطاع الخاص الكويتي في مشروعات البنية الأساسية التحتية غير فعالة، بل إنها تكاد تكون مشاركة معدومة، مشيراً إلى أن هناك أسباباً عدة حالت دون تفعيل دور القطاع الخاص في المشاركة في هذه المشاريع، أهمها أن الأنماط الاقتصادية في دولة الكويت إنما أسست على أساس عائلي بحت، وبالتالي يرتبط دورها بالدور المؤسسي والتزاماته وبحدود ثقافته.
واكد خبراء أن الدولة كانت قد أعطت للقطاع الخاص الكثير من الفرص لكي يؤسس نفسه منذ البداية من خلال المناقصات الحكومية المختلفة، لكن هذا القطاع لم يعد يساهم كما كان في بداية عهده، وأن المسيرة الديموقراطية في الكويت لم تساهم بشكل قطعي في تهيئة القوانين وإصدار التشريعات التي تجعل للقطاع الخاص مساهمة فعلية في التنمية، بحيث ان اغلب القوانين والتشريعات تعمل ضد توظيف إمكانيات القطاع الخاص في تهيئة البنية التحتية الأمر الذي أضاع على القطاع الخاص العديد من الفرص وحرمه من الاستثمار الجيد والدعم.(٢)

ويعد القطاع الخاص عامة ورجال الأعمال بصفة خاصة ذو دور رئيس وهام في التشغيل وتوفير فرص العمل اللائقة والمناسبة للموارد البشرية المؤهلة، ومن الواضح أن القطاع الخاص هو الجهة التى يتوقع أن تستوعب أغلبية القوى البشرية المتعاظمة وتوظيفها بشكل أمثل لتجنب المشاكل والقضايا التى تظهر نتيجة البطالة وعدم الاستقرار الأمني الذى يهدد استثماراتهم ومصالحهم الاقتصادية. وعندما تقوم الشركات والمؤسسات الكبرى بتبنى السياسات والبرامج لإدماج الشباب ومنحهم وظائف لائقة يكون لها دور بارز وفاعل في التنمية والتشغيل.(٣)

---

(١)عباس المجرن، مؤتمر رؤية الكويت عام ٢٠٣٥م ، صحيفة الوطن الكويتية،١-١٢-٢٠١٠م.
(٢)شركة مجمعات الأسواق التجارية الكويتية، مشروعات التنمية والبنية التحتية B.O.T.
(٣) لولوة المطلق ، مساهمة كبرى مؤسسات القطاع الخاص وكبار رجال الأعمال في برامج التنمية و التشغيل، المنتدى العربي حـول الدور الجديد للقطاع الخاص فى التنمية والتشغيل، الرباط - أكتوبر٢٠٠٨.

وتتمثل أهم التحديات والمعوقات أمام القطاع الخاص في العناصر التالية أيضاً:

١-النظرة التقليدية للدور التنموي
يعمل القطاع الخاص وفقاً لمقتضيات الحصول على نسبة كافية من الأرباح، غير أن منطق الربح يمكن - بل يجب - أن يتوافق ويساهم في إرساء دعائم تنمية مستدامة في البيئة التي يعمل فيها.
وكما تسعى الحكومات والمجتمعات اليوم إلى تطوير أساليب الحكم الصالح (Governance) والشفافية والمساءلة في القطاع العام، يجب أيضا أن السعى إلى أن يصبح القطاع الخاص شريكاً أساسياً في هذا المسعى الجماعي، إذ لا يمكن أن يزدهر وينمو القطاع الخاص ككل، في غياب مناخ من حكم المؤسسات العامة والخاصة والشفافية التي تطبق في آن واحد على كل من أجهزة الدولة وشركات القطاع الخاص، وبخاصة الشفافية في علاقة القطاع الخاص بالدولة.

٢- ضعف البيئة الاقتصادية والصناعية العامة
إن أي تحليل للقطاع الخاص ولدوره في التنمية يجب أن يأخذ بالحسبان الأوضاع المختلفة التي تسود هذا القطاع بين عدد قليل من الشركات ذات الحجم الكبير نسبياً والتي لها علاقات وثيقة مع أركان الدولة ورؤساء شركات القطاع العام من جهة، وأعداد من الشركات الصغيرة، ذات الطابع الحرفي الصرف، التي لا يتجاوز عدد العاملين فيها ١٠ أشخاص، وهذه الشركات ليس أمامها فرص للتطور والتوسع، نظراً لغياب الإمكانيات المالية والخبرات المطلوبة، من جهة أخرى.

٣- ضعف تكوين القطاع الخاص وعلاقاته
يلاحظ على القطاع الخاص انقسامه إلى أجزاء منفصلة بعضها عن بعض وغير متكافئة في فرص الربح المتوافرة. وعدم وجود روابط تعاقدية إنتاجية بين كبريات الشركات وآلاف المنشآت الصغيرة الحجم العاملة فيما يسمى القطاع غير المنظم (Informal Sector)،التي لها طابع النشاط الحرفي حيث يعمل أفراد العائلة الواحدة عبر العقود من الباطن (Sub-Contracting)، وهذه الشركات الكبيرة نسبياً تنتمي في معظم الأحيان إلى مجموعات مالية ذات إمكانيات ضخمة في مجالات عدة من النشاط الاقتصادي، مثل: الاستيراد والسياحة والمقاولات والعقارات. وهي عادة لا تتخصص في المجال الصناعي الذي يبقي محصوراً –كما في حالة لبنان والأردن وسوريا- في أيدي عائلات محدودة تعمل بكفاءة في بعض الصناعات التقليدية، وليس لها دوماً الإمكانيات المالية الكافية لتطوير منشآتها الصناعية، أو هي تفضل عدم إعادة استثمار الأرباح في القطاع الذي تعمل فيه، بل تقوم بادخار أرباحها أو توظيفها في قطاعات أخرى أكثر ربحية وأقل مخاطرة. (١)

---

(١) بيان هاني حرب، دور القطاع الخاص في دعم التشغيل .... مرجع سبق ذكره.

خامساً: وسائل تعزيز القطاع الخاص بالكويت

إن القطاع الخاص الكويتي وبعد تعافيه من آثار الأزمة المالية العالمية بات ينتظر حصته من المشروعات والفرص الاستثمارية، وحسب ما جاءت به التقارير التي أجريت حول المسار التنموي للدول الخليجية، فإنه يجب الإنفاق الحكومي على المشروعات وإعادة إحياء الدورة الاقتصادية المتكاملة لإنعاش مختلف القطاعات، أما بالنسبة للإنفاق فالتوصية توجه لحكومات دول الخليج بعدم تخفيض برامج الانفاق كردة فعل للانخفاض المتوقع في الايرادات النفطية، إنما العكس تماماً هو الذي يجب فعله فلابد من اتباع سياسات معاكسة للدورة الاقتصادية من خلال زيادة الإنفاق، في وقت قد يميل فيه النشاط الاقتصادي نحو الانحسار، الأمر الذي يحتم تطوير البنى التحتية مواكبة مع التطور الاقتصادي. (١)

ويتطلب تفعيل وتنشيط دور القطاع الخاص في الكويت تنفيذ جزمة من الاجراءات هى:

١-تفعيل برنامج الخصخصة الآمنة، وهى الخصخصة التي تضمن دوراً مهماً ومتزايداً لملكية القطاع الخاص، وفي نفس الوقت لا تضر الأمن القومي الكويتي، وذلك بأن تكون الخصخصة في مجالات محددة مدروسة وليس في كل المجالات.

و يعد حجر الأساس في الإصلاح الهيكلي هو البدء في تنفيذ برنامج رصين ومدروس للخصخصة، وليست الخصخصة Privatization تعني مجرد بيع شركات القطاع العام إلى المستثمرين في القطاع الخاص ، وإنما هي مجموعة من الإجراءات المتكاملة التي يترتب عليها انحسار دور الحكومة في الممارسة المباشرة للنشاط الاقتصادي (إلا فيما ندر من المجالات ذات الطابع الأمني أو الاستراتيجي أو ذات النفع العام الاجتماعي). كما أن الخصخصة -بالمفهوم الواسع- تعني تمكين القطاع الخاص من القيام بالدور الأعظم في شتى مجالات الإنتاج السلعي والخدمي ، إستناداً إلى روح المبادرة والمنافسة وفي ظل آليات السوق الحرة بعيداً عن كل أشكال الاحتكار العام منها أو الخاص.

ويلاحظ أن برنامج الخصخصة الذي أعلنته وزارة المالية في الكويت بمنتصف التسعينيات تم بالفعل بيع أسهم وحصص الهيئة العامة للاستثمار في الشركات الكويتية . وقد بلغت حصيلة البيع حتى منتصف أكتوبر ١٩٩٨م ما مقداره ١٠٠٠ مليون د.ك (منها ٨٩٢ مليوناً ثمناً لأسهم الشركات المدرجة في بورصة الكويت للأوراق المالية والباقي لشركات غير مدرجة).

أما عن المحور الثاني لبرنامج الخصخصة الحالي في الكويت فيتمثل في بعض القطاعات الإنتاجية والخدمية المملوكة بالكامل للحكومة، وهي قطاعات الكهرباء والماء والموانيء والخطوط الجوية الكويتية والتي تقدر قيمتها بـ ٣٦٢٢ مليون د.ك . وتحتاج بداية إلى تحويلها لشركات تعمل على أسس تجارية، ولازال هذا الجزء من البرنامج ينتظر صدور التشريع اللازم له من مجلس الأمة .

٢- ضرورة إنشاء نظام ضريبي متكامل (أي ضرائب مباشرة على الدخل والأرباح للأشخاص الطبيعيين والشركات ، وضرائب غير مباشرة على الإنفاق والمبيعات)، فالضرائب ليست مجرد أداة تمويلية تحصل من خلالها الدولة على إيراداتها العامة السيادية فقط ، بل هى أداة وظيفية وسلاح مهم جداً من أسلحة الدولة المالية تستخدمه لتحقيق أهداف وخطة المجتمع الاقتصادية والاجتماعية بل والسياسية .

٣- العمل على تضييق الفجوة بين المزايا والمكاسب المادية والمالية في كل من القطاعين الحكومي والخاص ، وتشجيع الأخير على جذب العمالة الوطنية التى تدخل إلى سوق العمل .

---

(١) ندى المطوع ، مؤتمر رؤية الكويت عام ٢٠٣٥م ، صحيفة الوطن الكويتية، ١-١٢-٢٠١٠م.

والهدف هو القضاء على الثنائيــة أوالازدواجية بين سوقي العمل الحكومي والخاص سواء في الحقوق أو الواجبات. وتشير فكرة الأجر الواحد (أي نفس الأجر لنفس الوظيفة في أي من القطاعين الحكومي الخاص ولأي من العاملين الكويتي وغير الكويتي) إلى الرقي الحضاري للدول المطبق فيها.

٤- توفير المقومات الاقتصادية والبيئة القانونية الملائمة لعمل القطاع الخاص، وإزالة العقبات التي تحد من ممارسة دوره الفاعل في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية، وتعزيز دوره في بناء التكامل الاقتصادي والاجتماعي العربي، وتسهيل انتقال الأفراد، خاصة رجال الأعمال، وإزالة أية عقبات تعترض انتقال رأس المال العربي بين الدول العربية.(١)

٥- تفعيل دور الشركات الاستثمارية من خلال اتحاد الشركات الاستثمارية، والذى يتوقع له أن يقوم بدور فاعل فى تنشيط حركة الاستثمارات وتنمية الاقتصاد القومى وتوطين العمالة الكويتية. (٢)

٦-أن نمو القطاع الخاص و تحفيزه على الاستثمار انما يتطلب تحقيق الاستقرار فى السياسات الاقتصادية الكلية و دعم وظيفة السوق التنافسية، و تحقيق الكفاءه فى استخدام رأس المال المادى و البشرى و كذلك دعم التقدم الفنى و التطور التكنولوجى ، و يدعم من ذلك تحقيق العدالة فى توزيع الدخل و تشجيع الصادرات.(٣)

سادساً: خاتمة وتوصيات

مما سبق يتضح أن مساهمة القطاع الخاص بالكويت في عملية التنمية لا يزال ضعيفا، ولم يصل إلى المستوى المامول بعد، ويجب على الحكومة الكويتية والمشرعين تنفيذ سلسلة من الإجراءات المتكاملة التي تشجع وتجذب وتدعم دور القطاع الخاص في التشغيل والاستثمار والناتج المحلي الاجمالي" عمليات التنمية المختلفة"، ويُقترح أن تقوم الحكومة الكويتية بطرح العديد من المشروعات الكبرى في مجالات مختلفة أمام القطاع الخاص عن طريق نظام الـB.O.T ومشتقاته، مما سيؤدي إلى أن يصبح القطاع الخاص شريكاً فعالاً وحقيقياً في عملية التنمية، ويفسح المجال أمام مصادر أخرى للتمويل غير التمويل الحكومي "الموازنة العامة"، مما يساهم في دفع عملية التنمية وتحقيقها بشكل متكامل ومتوازن على مختلف الأصعدة والقطاعات.

---

(١)إعلان الكويت، الارتقاء بمستوى معيشة المواطن العربي، القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية،الكويت، يناير٢٠٠٩م.

(٢)رمضان الشراح، نحو دور أفضل للقطاع الخاص فى تفعيل توطين العمالة...مرجع سبق ذكره .ص ١٧

(٣) يمن محمد حافظ الحماقى، إطار عام للسياسات الداعمه لدور القطاع الخاص فى التنمية والتشغيل فى الوطن العربى، المنتدى العربي حـول الدور الجديد للقطاع الخاص فى التنمية والتشغيل، منظمة العمل العربية، الرباط، أكتوبر٢٠٠٨م.

المراجع

(١)إعلان الكويت، **الارتقاء بمستوى معيشة المواطن العربي**، القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية،الكويت، يناير ٢٠٠٩م.

(٢)القطاع الخاص في التنمية: تقييم واستشراف، أوراق مختارة من المؤتمر الدولي الثامن للمعهد العربي للتخطيط بلبنان، مارس ٢٠٠٩، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

(٣)بيان هاني حرب، **دور القطاع الخاص في دعم التشغيل وتنمية الموارد البشرية" في الوطن العربي** ، المنتدى العربي حـول الدور الجديد للقطاع الخاص فى التنمية والتشغيل، ، منظمة العمل العربية، الرباط ، أكتوبر ٢٠٠٨.

(٤)**خطط التنمية القادمة لدولة الكويت** - مجلس الأمة – الكويت، ٢٠١٠م.

(٥)**دراسة قضية التوظيف في المجتمع الكويتي**، مجلس الأمة الكويتي.

(٦)رمضان الشراح، **نحو دور أفضل للقطاع الخاص فى تفعيل توطين العمالة الخليجية..حالة الكويت**، منتدى استراتيجية التوطين والتوظيف الخليجى (نحو تفعيل سياسات واستراتيجيات التوطين فى مجلس التعاون لدول الخليج العربية) ،دبى، نوفمبر ٢٠٠٧.

(٧)شركة مجمعات الأسواق التجارية الكويتية، مشروعات التنمية والبنية التحتية B.O.T.

(٨)عباس المجرن ، **مؤتمر رؤية الكويت عام ٢٠٣٥م** ، صحيفة الوطن الكويتية،١-١٢-٢٠١٠م.

(٩)لولوة المطلق ، **مساهمة كبرى مؤسسات القطاع الخاص وكبار رجال الأعمال في برامج التنمية و التشغيل**، المنتدى العربي حـول الدور الجديد للقطاع الخاص فى التنمية والتشغيل، الرباط - أكتوبر٢٠٠٨.

(١٠)محمد محمود عبدالله يوسف، **مصادر تمويل الاستثمارات البلدية في مجالات التخطيط العمراني والحركة والنقل ومدى تطور هذه الاستثمارات في مصر**، مؤتمر التخطيط العمراني وقضايا الحركة والنقل والمرور في الدول العربية، المعهد العربي لإنماء المدن، سوريا ، حماة ٢٠٠٥.

(١١)ندى المطوع ، **مؤتمر رؤية الكويت عام ٢٠٣٥م**، صحيفة الوطن الكويتية،١-١٢-٢٠١٠م.

(١٢) **نظرة على الاقتصاد الكويتي**، تقرير الكويت للتنافسية ٢٠٠٧-٢٠٠٨م.

(١٣)يمن محمد حافظ الحماقى، **إطار عام للسياسات الداعمه لدور القطاع الخاص فى التنمية والتشغيل فى الوطن العربى**، المنتدى العربي حـول الدور الجديد للقطاع الخاص فى التنمية والتشغيل، منظمة العمل العربية، الرباط، أكتوبر٢٠٠٨م.